

ولا يجوز أن يزيد مجموع المكافآت الإضافية التي يتقاضاها القائمون بالتدريس أصليين كانوا أو متدربين عن مرتب شهر من مرتباتهم الأصلية في الشهر الواحد ؛

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به لمدة ثلاث سنوات دراسية تبدأ من العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ وعلى وزير التربية والتعليم ووزير الخزانة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٨٩ (١٣ يولييه سنة ١٩٦٩)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٦٩

بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية
وعلى قانون الهيئات العامة ، الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٥ لسنة ١٩٦٧ باعتبار الهيئة الزراعية المصرية هيئة عامة ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية على الوجه التالي :

- (١) رئيس الهيئة الزراعية المصرية
- (٢) مدير عام الهيئة الزراعية المصرية
- (٣) وكيل وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي
- (٤) وكيل وزارة الخزانة لشئون تمويل الهيئات والمؤسسات العامة
- (٥) نائب رئيس المؤسسة المصرية العامة للثمنان الزراعي والتعاوني
- (٦) مدير عام المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة
- (٧) مدير عام الهيئة العامة للإنتاج الزراعي
- (٨) مستشار من مجلس الدولة
- (٩) رئيس الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي
- (١٠) مستشار إدارة قضايا الحكومة للإصلاح الزراعي

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٨٩ (١٣ يولييه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات وأجور إلى عمال مجلس مدينة دمنهور بناء على التسويات التي تم سحبها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٨٩ (١٣ يولييه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٧٢ لسنة ١٩٦٩

في شأن استثناء القائم بالتدريس بوزارة التربية والتعليم من أحكام القرارات الجمهورية الخاصة بالأجور الإضافية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت ؛

قرر :

مادة ١ - يستثنى القائم بالتدريس بوزارة التربية والتعليم - أصليون أو متدربون - من تطبيق أحكام القرارات الجمهوريين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية فيما يتعلق بالمكافآت المستحقة لهم نظير قيامهم بالتدريس سواء بالنسبة إلى الحد الأقصى للمكافأة في الشهر أو لحظر منح أية مكافأة لتدريس للعاملين من الدرجة الرابعة فما فوقها .